أثر القوة الناعمة القَطرية في تعميق تصدع العلاقات العربية

Impact of Qatars soft power In deepening the Arab Relations rift

د. ضمير عبدالرزاق محمود(*)

الملخص :

قطر دولة صغيرة في مساحتها وقليلة في عدد سكانها ، وعلى الرغم من ذلك نجحت بشكل كبير في توظيف قوتها الناعمة لتحقيق عدة غايات من بينها المحافظة على وجودها عبر بناء علاقات مع الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية، وكان الانجاز الاهم لنجاح الدبلوماسية القطرية على الصعيد السياسي هو الحصول على المقعد غير الدائم في مجلس الامن الدولي لتفعيل دورها في المنظمة الدولية ،كما انها حاولت تؤدي ادوار غير تقليدية على مستوى العلاقة مع كل الاطراف المتضادة بما فيها الدول المعادية للعرب ، وتقديم نفسها كوسيط لحل المشكلات والخلافات ، وتوظيفها لقوتها الناعمة وفي مقدمتها قناة الجزيرة لفرض رؤيتها السياسية، وقد لاقى التوجه القطري الجديد معارضة شديدة من بعض الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي لاسيما المملكة العربية السعودية وأدى إلى خلق بيئة معادية لهذه التوجهات ؛ لذلك كان النجاح في توظيف القوة الناعمة القطرية انعكاسات سلبية في تعميق حالة الانقسام في العلاقات العربية .

Abstract

Qatar is a small country with a small population, and yet it has succeeded in employing its soft power to achieve several goals,

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل.

including maintaining its existence by building relations with major powers, particularly the United States of America, as well as strengthening its regional and international standing. The success of Qatari diplomacy at the political level is to obtain a non-permanent seat in the UN Security Council to activate its role in the international organization. It has also tried to play unconventional roles at the level of relations with all opposing parties, including anti-Arab states, The new Qatari approach was strongly opposed by some Arab countries and the GCC countries, especially Saudi Arabia, and led to the creation of an environment hostile to these trends. Therefore, the success in the recruitment of soft power Qatar Have negative implications for deepening the state of division in Arab relations.

المقدمة :

تتناول أغلب الدراسات الأكاديمية والتقارير السياسية القوة الناعمة للدول المؤثرة في السياسة الدولية والتي تمتلك في الوقت نفسه وسائل القوة الصلبة مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة، وعلى الرغم من ذلك هناك دول صغيرة نجحت في إستثمار القوة الناعمة لتسجل حضورها في الساحة الإقليمية أو الدولية دون أن تمتلك كل مقومات القوة الصلبة ، بعد أن إستغلت بعض التطورات السياسية لصالح توجهاتها، فالنتائج الكارثية للحرب الأمريكية على العراق افقدته مكانته ودوره الأقليمي، كذلك تخلف دول عربية كبرى مثل مصر والسعودية وسوريا عن إداء دورها المحوري نتيجة بعض الظروف الخارجية والداخلية التي حددت من قدراتها في التحرك ، فضلاً عن الانتفاضات الشعبية التي حصلت في بعض الدول العربية فتحت المجال واسعاً أمام دول عربية صغيرة في عدد نفوسها ومساحتها الجغرافية ومحدودية قدراتها العسكرية أن تؤدي دوراً مؤثراً وفاعلاً في الشؤون الدولية والاقليمية في مدة قصيرة ، وكانت قطر في مقدمة تلك الدول إذ وظفت استقرارها السياسي المستمد من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية واستثمارها في دبلوماسية حل المنازعات الاقليمية وفي اسهم الشركات الدولية وفي قناة الجزيرة الاخبارية الأكثر تاثيراً في العالم العربي، وكذلك إمتلاكها لنظام تعليم عالي متقدم ونجاحها في

الدبلوماسية الرياضية عبر منحها الفيفا (الإتحاد الدولي لكرة القدم) الحق في تنظيم كاس العالم 2022، وعلى الرغم من كون قطر ليست دولة ديمقراطية ولا تمتلك موروث ثقافي وقيم سياسية يمكنها ان تكون محل جذب للآخرين إلا أنها إستطاعت ان توظف بعض مواردها بطريقة عززت من وزنها وتأثيرها الدولي والاقليمي ، والنجاح في ذلك لايمكن نكرانه حتى من أشد المعارضين للنظام السياسي القطري ، الا أنه على الرغم من ذلك النجاح كان له أثار سلبية في مجالات عدة يأتي في مقدمتها تعميق الإنقسام العربي سواء على مستوى المواقف السياسية أو العلاقات الدبلوماسية وشمل ذلك الإنقسام المواقف من المشكلات والازمات في المنطقة العربية وفي علاقاتها مع دول عدة التي وصلت الى مستوى القطيعة وإنعكس ذلك على زيادة التمحور الاقليمي، وكان من ابرز علامات التصدع هو ما اصاب مجلس التعاون الخليجي الذي يشهد اليوم أسوء مستوى في العلاقة بين الدول الأعضاء والذي كان الى وقت قريب يعد من أنجح التجمعات العربية والاقليمية فضلاً عن تعميق الإنقسام داخل المجتمعات العربية.

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث في دراسة نجاح قطر الدولة المحدودة السكان والمساحة في توظيف قوتها الناعمة تركت والتي تركت أثاراً سلبية في تعميق التصدع في العلاقات العربية ووصولها الى مديات سلبية خطيرة أدت الى تأزم في العلاقة مع دول عربية عدة وادى إلى تعميق الإنقسام العربي.

مشكلة البحث: البحث يحاول الأجابة على سؤال عام يتمحور حول ماهي الإنعكاسات السلبية لنجاح قطر في توظيف قوتها الناعمة؟ كما يتضمن الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية المتمثلة ماهي التحولات في السياسة القطرية ؟ وماهي موارد القوة الناعمة التي وظفتها قطر لتحقيق أهدافها ؟ وماهو إنعكاس توظيف قوتها الناعمة في تعميق التصدع العربي ؟

فرضية البحث : إمتلاك موارد القوة الناعمة ليس بالضرورة يحقق أفضل النتائج على المستويات كافة وتحويل موارد القوة الناعمة إلى قوة إقتدار لتحقيق أهداف محددة قد

يؤدي إلى نتائج سلبية في علاقات الدولة مع الدول الآخرى وقد ينعكس ذلك في تصدع وحدة مجتمعاتها .

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي لتحديد سمات وخصائص ووسائل القوة الناعمة القطرية، فضلاً عن اعتماد المنهج التحليلي لتتبع عناصرها الاساسية وتحديد ابعادها واثرها السلبي في العلاقات العربية، فيما اعتمد بشكل محدود المنهج التاريخي للوقوف على التحول في السياسة القطرية.

هيكلية البحث: تضمن البحث مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة ، وقد أشار المحور الأول الى دوافع التحول في السياسة القطرية، في حين تضمن المحور الثاني موارد القوة الناعمة القطرية، فيما تضمن المحور الثالث القوة الناعمة القطرية والإنقسام العربي ، وأنتهى البحث في تناول الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل اليها مع التوصيات التي وجدها الباحث مناسبة بصدد الموضوع .

المحور الأول : دوافع التحول في السياسة الخارجية القطرية

تشير أغلب الدراسات المتخصصة بالشؤون السياسية عدم قدرة جميع دول العالم على تأدية دور مهم ومؤثر في السياسة الدولية أو الإقليمية وينطبق ذلك تماماً على الدول الصغيرة التي تمتلك موارد محدودة أو مساحات جغرافية صغيرة أو عدد قليل من السكان وهذا ينعكس على سلوكها الخارجي وعلاقاتها الدولية ومن ثم على تقييد أو تعزيز فاعليتها السياسية والدبلوماسية؛ ووفق هذه الرؤية تسعى الدول الصغيرة على إقتصار أهدافها الستراتيجية المحافظة على إستقلالها ووحدة أراضيها ولا تسعى للتوسع أكثر من ذلك، كما تعمل على تسخير كل قدراتها لتحقيق أهدافها بالإعتماد على مساعدة دول آخرى أو عبر الانضمام الى تحالفات أو اتفاقات مع دول كبرى وأصبح ذلك من السياقات المتعارف عليها في السياسة الدولية[1].

ولاشك ان منطقة الخليج العربي تعد من أهم المناطق الاستراتيجية للإقتصاد العالمي لإمتلاكها كميات ضخمة من النفط والغاز ومنتجات آخرى مرتبطة بها ؛ لذلك تتعرض منذ عقود الى توترات عسكرية وسياسية وصلت الى حد إشعال حروب بين دول

المنطقة وتتعرض بشكل دائم لمخاطر كامنة من بينها إحتمالات الإبتزاز المالي والعسكري والأمني مما يدفع دول المنطقة لإتخاذ سياسات قد تكون غير مألوفة وغير منسجمة مع السياسات التقليدية لدول المنطقة ، وهي في الوقت نفسه إنعكاس لفشل مشروعات الأمن القومي العربي والظروف المحيطة بالمظلة الأمنية الخليجية[2].

وعلى الرغم من كون قطر دولة لاتزيد مساحتها عن العشرة آلاف كيلومتر مربع وعدد نفوس سكانها الأصليين لايتجاوز مئات الآف ، ودون الخوض في التفاصيل نشير أنها تقع جغرافياً في شرق شبه الجزيرة العربية وتطل على الخليج العربي ولديها حدود برية مع المملكة العربية السعودية وحدود بحرية مع كل من مملكة البحرين ودولة الأمارات العربية المتحدة ، ولكون اغلب دول الخليج العربي ومنها قطر تتوافق سياستها وفي احيان كثيرة تنقاد وراء السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بعدها الدولة الاكبر من بين دول الخليج ، هذا الآمر مع محدودية المساحة والسكان حجم من الدور والتاثير السياسي لدولة قطر [3] .

وإنسجاماً مع ذلك لم يسجل في تاريخ السياسة القطرية اي دور محوري للقضايا الإقليمية والدولية وهذا ينسحب على القضايا التي عاشتها المنطقة العربية إلا ان دورها برز بشكل واضح مع تراجع وغياب القوى العربية الكبرى المتمثلة في العراق ومصر والمملكة العربية السعودية ولكل دولة أسبابها في التراجع ، وكانت أولى المحاولات القطرية دعوتها لعقد مؤتمرات دولية أو اقليمية على أرضها في محاولة للبحث عن دور توظف من خلاله قدراتها المالية والاقتصادية كعامل جذب للدول الاخرى لا سيما التي تحتاج الى المساعدات المالية أو إقناع الدول الكبرى بإمكانياتها في تأدية أدوار سياسية تخدم عبرها مصلحتها ومصالح هذه الدول [4].

وكانت نقطة التحول في السياسة الخارجية القطرية مع تولي الشيخ (حمد بن خليفة ال ثاني) السلطة في عام 1995 بعد قيامه بعزل والده إذ برزت رغبته الواضحة في إجراء تحولات مهمة في السياسة القطرية بما يعزز المكانة والدور القطري على مختلف الصعد وفي مقدمتها الصعيد السياسي، وقد لاقى التوجه القطري الجديد معارضة شديدة من بعض الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي لاسيما المملكة العربية

السعودية وأدى إلى خلق بيئة معادية لهذه التوجهات ؛ لأن ذلك يعد خروج عن المظلة السعودية الدولة القائدة لمجلس التعاون الخليجي مما دفع الشيخ (حمد بن خليفة) للبحث عن قوى دولية وإقليمية تقدم لها الحماية مما يعطيها الإمكانية في الحفاظ على إستمرار نظام الحكم وتنفيذ السياسة القطرية الجديدة عبر تعظيم مكانتها ودورها [5].

ووفقاً لذلك وجدت قطر في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة القادرة على تحقيق حمايتها وتوفير الأمن لها بما يمكنها من الخروج عن المظلة السعودية التقليدية ومن ثم اعطائها القدرة في تأدية دور محوري في المنطقة فضلاً عن الحماية من التهديدات القوى الإقليمية الكبرى في عموم منطقة الخليج العربي وعدم تكرار سيناريو ما حدث للكويت في عام 1990 ؛ لذلك تجسد الخيار القطري بالإنفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة تقديم نفسها وظيفياً بطرق مختلفة ، وجاء التعاون معها كأولوية في ذلك عبر توقيع إتفاقية التعاون وإقامة قاعدتين عسكريتين أمريكيتين الأولى قاعدة (العديد) الجوية والثانية قاعدة (السلية) واللتين إستخدمتا في إدارة صفحتي الحرب على العراق في عام 2003 وأفغانستان دون تحديد شروط لإستخدام القاعدتين ، وعلى الرغم من تحمل قطر كلفة بناء قاعدة (العديد) الجوية التي تعد القاعدة الأمريكية الأكبر خارج الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقدر بحدود مليار دولار وهو ما إنعكس في تمكين قطر من تفعيل دورها ومكانتها ، كما أصبحت القاعدتين هي الاكثر إعتماداً بعد أن شهدت البحرين حالة من عدم الاستقرار الداخلي والتخلي عن القواعد في السعودية ، وفي الوقت نفسه وجدت الولايات المتحدة الامريكية في قطر الدولة التي تستطيع ان تحقق لها مصالح وتقدم لها خدمات في مجالات مختلفة أكثر من الدول الآخرى في المنطقة[6].

ومن جانبها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف علاقاتها المتميزة مع دول الخليج العربي لاسيما علاقاتها مع دولة قطر التي أصبحت تمتلك مكانه ونفوذ يؤهلها لتأدية أدوار في الصراعات والأزمات في بعض الدول العربية لاسيما التطورات التي رافقت الإنتفاضات الشعبية في مصر وسوريا وليبيا وغيرها [7] .

كما اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية في الوقت نفسه على سياسية استمرار الحوار والتواصل مع الدول أو الأطراف التي تختلف او تتقاطع معها في كل الظروف والاحوال مما يمكنها من ايصال رسائلها ووجهات نظرها إليها، إلا أن طبيعة العلاقة المعقدة مع بعض الأطراف العربية والإقليمية تحول دون عقد لقاء علني معها وذلك لمحددات قد يكون بعضها داخلي أو خارجي ، من هنا وجدت في قطر الطرف الذي يمكن أن يؤدي مثل هذا الدور لتحسين علاقتها مع دول أو أطراف تقف مع الخندق المعادي لسياستها في المنطقة العربية مثل سوريا وحركة حماس وحزب الله اللبناني لكسب ثقتها ومن ثم القبول بالقيام بدور الوسيط بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية[8].

إلا أن تبني قطر لسياسة خارجية غير تقليدية فتحت لها أفاق جديدة ، وكان الانجاز الدبلوماسي الاهم على الصعيد السياسي هو الحصول على المقعد غير الدائم في مجلس الامن الدولي لتفعيل دورها في المنظمة الدولية عبر المساعدة في حل المشكلات الدولية من جانب وتمثيل العرب في المجلس واتخاذ مواقف هي الاقرب لتوجهات الرأي العام العربي فضلاً عن المواقف الرسمية للدول العربية صاحبة العلاقة، وهذا مافعلته بشكل عملي عند مناقشة بعض مشاريع القرارات التي تخص لبنان وفلسطين والسودان [9] .

وكان توثيق العلاقة القطرية مع (الكيان الاسرائيلي) واحدة من نقط التحول في بناء علاقة مع الأطراف المتضادة في المنطقة ولتكون قاعدة الإنطلاق للإنفتاح (الإسرائيلي) على بقية دول الخليج العربي على الرغم من وجود تواصل سابق بينهما، إذ قامت عمان والبحرين بإستقبال أكثر من مسؤول (اسرائيلي) بشكل علني، وكان مسألة البحث في استيراد (إسرائيل) للغاز القطري واحدة من أهم أهداف هندسة هذه العلاقة على الرغم من الصعوبات التي رافقت ذلك من بينها عدم موافقة السلطات السعودية على مرور خطوط الانابيب الناقلة للغاز عبر أراضيها فضلاً عن عدم تأمين الشركات المنفذة للمشروع ،على الرغم من وجود حماس ورغبة قطرية لتحقيق ذلك ، وقد أشار (الشيخ حمد بن خليفة) في تصريح له أثناء زيارته للولايات المتحدة

الامريكية مبيناً " أن الاتفاق في وضع متقدم يبشر بالإنجاز والبدء في التشغيل بالمستقبل القريب" [10] .

وجسدت قطر تمتين علاقتها مع (الكيان الاسرائيلي) عبر المواقف الدبلوماسية المعلنة وكانت دعوة ممثل عن (إسرائيل) لحضور القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا على الرغم من الاعتراضات الشديدة التي أبدتها بعض الدول العربية والخليجية يعد موقفاً واضحاً للمضي بالعلاقة المعلنة مع (اسرائيل) وذهبت قطر ابعد من ذلك عندما طلبت من (اسرائيل) في عام 2005 دعم طلبها للحصول على العضوية في مجلس الامن وقد حظي الطلب القطري بموقف ايجابي من (اسرائيل)؛ لأن قطر من الدول القليلة التي حافظت على علاقتها مع (اسرائيل) لاسيما خلال التطورات والادانات الواسعة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي "عدٌ مخاطرة سياسية قطرية خطيرة في حينه ، إلا أن المواقف القطرية في مجلس الامن لم تكن محل رضى بشكل دائم (لإسرائيل) فقد اتخذت موقف منفرد في المجلس يعارض إعطاء ايران إنذار نهائي حول ملفها النووي وفي العدوان (الاسرائيلي) على لبنان عام 2006 طلبت الإنسحاب الفوري للقوات (الاسرائيلية) وعدته تدخلاً غير مناسب [11].

ولابد من الإشارة أن قطر حاولت زيادة نفوذها لدى الولايات المتحدة الامريكية عبر بوابة العلاقة مع (إسرائيل)؛ لإنها لا تمتلك القدرة على تحدي النفوذ السعودي في الولايات المتحدة الامريكية بمفردها ، وكذلك العمل على اقناع الولايات المتحدة الامريكية بقدرتها القيام بدور وكيل الاعمال الخاص بها في المنطقة مقابل قبول الولايات المتحدة الامريكية تقديم الدعم والحماية لها من تأثيرات القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة وعلى رأسها ايران والمملكة العربية السعودية ، مع وجود إعتبارات اقتصادية واستراتيجية وجغرافية تدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتوافق مع الرغبة القطرية[12].

وقدمت قطر نموذجاً آخر عن قوتها الناعمة تمثل في تبنيها دور الوسيط في الصراعات الإقليمية والعربية ومحاولتها الكسب السياسي لتعزيز دورها في الساحة الدولية وحرصها على توسيع دائرة نفوذها وزيادة الوعي الخارجي بأهميتها ؛ لذلك حاولت تقديم نفسها

كوسيط في أغلب الازمات في المنطقة إذ دخلت على خط الازمة اليمنية عبر استضافة وفود من الحوثيين والنظام في اليمن وكذلك الحال بين المعارضة السودانية ونظام الرئيس البشير وهذا تكرر مع تهيئة لقاءات بين القوى اللبنانية بمختلف توجهاتهم مع توثيق علاقتهم مع حركة حماس في الوقت الذي تؤسس لعلاقة علنية مع (اسرائيل) فضلاً عن فتح مكاتب لحركة طالبان وبعض المكاتب للمعارضة السورية وكذلك استضافة يوسف القرضاوي في محاولة لبناء اسلام اخواني ينافس ويصارع الاسلام الوهابي السعودي وهذا الأمر لم يزعج الولايات المتحدة الامريكية؛ لأنه يصب في مصلحتها عبر سياسة الاذرع المتعددة التي تنتهجها لتطبيق سياستها [13] .

وإتساقاً مع أجندتها السياسية الجديدة عملت قطر على تشكيل العلامة الخاصة بها التي تميزها عن الآخرين بعدها دولة محايدة ولا تعلن العداء لإحد عبر إقامتها لعلاقات جيدة مع دول المنطقة دون إستثناء بما فيها الأطراف المتصارعة وشمل ذلك الدول والقوى التي لاتحظى بعلاقات طبيعية مع أغلب الدول العربية ، ووفقاً لهذا التصور أقامت علاقات مع (إسرائيل) وإيران وحماس وحزب الله، وحاولت إستثمار ذلك في تجنبها تداعيات الصراع الإقليمي في المنطقة وبناء الاستقرار الإقليمي وتعزيز إمكانات التنمية الاقتصادية الإقليمية التي كانت تأمل في أداء دور المركز فيها، وقد حظي التوجه القطري بالقبول في نظر الآخرين بعد أن بدت لهم السياسة الخارجية القطرية مشروعة مما عزز من مكانتها الدولية ونفوذها في الشرق الأوسط ، وقد أعطى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا الإتحادية ودول أخرى الرغبة بإعتمادها كدولة فاعلة،الا أن إندلا ع الانتفاضات الشعبية في الدول العربية في عام 2010 حال دون إحتفاظها بالصورة الحسنة التي نجحت في تشكيلها في بداية الأمر ولم تستطيع الحفاظ عليها بعد أن فقدت حياديتها ووقفت مع قوى المعارضة في سوريا ومصر وليبيا وغيرها [14] .

المحور الثاني: موارد القوة الناعمة القطرية

تستخدم دول العالم مواردها في التأثير على الآخرين عبر ثلاث طرق رئيسة، وهي القوة العسكرية (العصا)، والقوة الإقتصادية (الحافز والمدفوعات، الجزرة)، فضلاً عن القوة الناعمة وهي سياسة الجذب للآخرين لجعلهم يريدون ما تريده أنت، وقد حاول عدد من المهتمين والسياسيين تناول مفهوم القوة الناعمة وتقديم تعريف محدد لها ، ونتج عن ذلك تقديم تعاريف مختلفة تعبر عن رؤية خاصة لكل منهم، إلا ان (جوزيف ناي) يعد من أكثر المتخصصين بدراسة القوة الناعمة ولديه مؤلفات عدة عن ذلك ، وكان مؤلفه في عام 1990 (ملزمون بالقيادة) أول نتاجاته حول ذلك ، وفي عام 2001 طرح كتاب (مفارقة القوة الأمريكية)، وفي مؤلفه الثالث (القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية) قدم تعريفاً للقوة الناعمة أشار فيه بأنها " القدرة في الحصول على ماتريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام ، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد معين، و٥مثله السياسية ، وسياساته، وعندما تبدو سياسات الدولة مشروعة في عيون الأخرين تتسع القوة الناعمة"[15].

كما يمكن القول أن الموارد المالية للدولة تعد في الوقت نفسه من الموارد التي يمكن توظيفها لتعزيز قدرة قوتها الناعمة ؛ لذلك كلما زادت الموارد المالية للدولة تعززت قوتها الناعمة، وللبرهنة على ذلك لا نجد في عالمنا المعاصر دولة تمتلك قوة ناعمة فعالة ومؤثرة دون إمتلاكها لموارد مالية كبيرة مع وجود الرغبة لديها في التأثير على الأخرين عبر السياسات التي تنتهجها ، ووفقاً لذلك تعد الموارد المالية وسياسة الدولة الخارجية من الموارد الرئيسة للقوة الناعمة فضلاً عن الموارد الأخرى .

ومع التطورات الحاصلة على مستويات مختلفة في العالم أعطت الدول الصغرى حالة من التمكين في الإعتماد على القوة الناعمة أسوة بالدول الكبرى لغرض تحقيق أهدافها والوصول الى غاياتها ؛ لذلك أصبحت القوة الناعمة متاح توظيفها لكل بلدان العالم بمختلف حجومها لتحقيق غايات محددة ولم يعد الأمر يقتصر على الدول الكبرى ، وعلى سبيل المثال إستطاعت تايلند الدولة الصغيرة نسبياً والتي تمتلك بعض عناصر القوة الشاملة ان تحقق نتائج متقدمة إعتماداً على قوتها الناعمة واعتمدت على فاعلين جدد لتحقيق ذلك ، كما تعد قطر من الدول الفريدة في المنطقة العربية التي إستطاعت

أن تقدم نموذجاً ناجحاً لتوظيف قوتها الناعمة على الرغم من صغر مساحتها وقلة سكانها[16] .

وقد سخرت قطر مواردها المالية الهائلة لتحقيق النجاح في توظيف قوتها الناعمة والتي جعلتها محط أنظار الدول وفي مقدمتها الدول الكبرى، إذ إن إمتلاكها لمخزون هائل من الغاز الطبيعي والذي يعد ثالث اكبر مخزون في العالم بعد روسيا الإتحادية وايران جعلها من الدول الأساسية التي ستعتمد لسد الحاجة العالمية من الطاقة في القرن الواحد والعشرين؛ لذلك فإن إتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية على بناء علاقات إستراتيجية لم يكن فيه مصلحة قطرية بقدر ماهو مصلحة أمريكية أيضاً إذ سيمكن ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير في سياسة واحدة من أهم دول العالم في مجال الطاقة مستقبلاً ، كما أن موقع قطر الاستراتيجي سيؤمن لها التواجد في واحدة من أكبر مصادر الطاقة في العالم وهي منطقة الخليج العربي فضلاً عن فتح المجال واسعاً أمام الشركات الأمريكية للإستثمار وهو ما يحقق أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وهو تنمية الإقتصاد الأمريكي [17] .

وفي جانب آخر إستطاعت قطر إستثمار إمكاناتها المالية الكبيرة في أهم البنوك العالمية ليتم عبرها تحقيق مكاسب إقتصادية للوصول إلى أهداف سياسية وهذا ما إستطاعت تحقيقه على أرض الواقع في عدد من الدول المؤثرة في السياسة الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها، مما عزز من مكانتها ودورها بين دول العالم وفتح لها الأبواب على مصراعيها لبناء علاقات ثنائية واسعة وزاد في قدرة تأثيرها ويسر لها التواصل مع الراغبين من الدول في بناء علاقات تعاون معها ، ووفقاً لذلك أصبحت الدوحة من أهم العواصم ذات التأثير والنفوذ العربي والإقليمي إذ إستثمرت ذلك في الإنفتاح على المراكز المتنفذة سياسياً لتأمين متطلباتها على الساحة الامريكية وكذلك تأمين لقاء القيادات القطرية مع الفاعلين الأساسيين في الأدارات الأمريكية وفي مقدمتهم الرؤساء الأمريكيون [18] .

وقدرت الدائرة الاقتصادية لمجموعة سامبا المالية أن الدخل الوطني القطري في عام 2016 على سبيل المثال بلغ بحدود 213 مليار دولار، وارقام صندوق النقد الدولي

عن الناتج المحلي الاجمالي القطري عام 2015 بلغ 224 مليار دولار، ومن المؤكد أن هذه الأرقام تفيض بشكل كبير عن الحاجة الحقيقية لقطر مما ولد لدى قادتها فكرة الإستثمار الأقتصادي الخارجي لبناء التحالفات السياسية وكسب المزيد من الاصدقاء ومحاربة الأعداء وأصبحت وسيلة فعالة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وعلى سبيل المثال قررت قطر الاستثمار بمبلغ (20) مليار دولار في تونس بعد اسقاط (الرئيس بن علي) وتسلم حركة النهضة الاسلامية الحكم والحال نفسه في مصر بعد إسقاط (الرئيس حسني مبارك)وتسلم الحكم حركة الاخوان المسلمين إذ استثمرت ما يقارب 15 مليار دولار[19] .

كما وظفت قطر وسائلها الإعلامية لتحقيق أهدافها الخارجية وكانت قناة الجزيرة التي تعد من أهم مرتكزات قوتها الناعمة والتي إعتمدت بشكل رئيس لتحقيق المصلحة القطرية لاسيما تجاه الدول التي تتقاطع معها سياسياً أو التقرب عبرها إلى الدول الأخرى ، وقد أشارت السفارة الأمريكية في الدوحة الى أهمية القناة في وثيقة سربها موقع ويكليكس الى صحيفة الغارديان اللندنية تضمنت تحليل ومعلومات السفارة عن دور قناة الجزيرة في السياسة الخارجية القطرية ، إذ أكدت الوثيقة بشكل واضح الى دور القناة في تحريك الشارع المصري وخلق حالة من التقاطع بين الحكومة والشعب وكذلك داخل مكونات الشعب المصري المختلفة ، وخلصت الوثيقة أن السفارة الامريكية أوضحت أن ما تقوم بها القناة يتوافق تماماً مع السياسة الأمريكية في المنطقة العربية[20].

وقد إستطاعت القناة إحداث فهم وتصورات جديدة للعديد من القضايا الثقافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية لدى المتلقي العربي بشكل خاص عبر البرامج الإخبارية والحوارية وتركيزها على القضايا التي لم يكن بالإمكان طرحها في المراحل السابقة من قبل القنوات الفضائية والاعلام الحكومي، وركزت عبرها على إبراز دور المعارضة في الدول العربية وعيوب الأنظمة فيها ، إلا أنه في الوقت نفسه تجاهلت القناة تناول الواقع القطري وهو ما عرضها لنقد العديد من الكتاب والمتخصصين القطريين المعارضين والعرب كونها تنقل كل شيء الا ما يتعلق بالشأن القطري أو

بالسلطة الحاكمة على الرغم من رفع القناة شعار بأنها منبر الجميع لذلك كان الأولى بها أن تتبنى هموم من تحمل جنسيتهم [21].

ولا بد من الإشارة أن قناة الجزيرة لم تنفرد كمؤسسة قطرية بمهمة تحريك الشارع العربي عموماً ضد حكامه لاسيما في الدول التي شهدت الإنتفاضات الشعبية بل تصدت مؤسسات آخرى لتلك المهمة منها فرع منظمة أكاديمية التغيير في الدوحة التي تعد من أهم أدوات المشروع القطري لإحداث تغيير الأنظمة العربية وتفعيل التحركات الشعبية عبر استقبالها نشطاء عرب معارضين لأنظمتهم السياسية وادخالهم في دورات سرية منذ عام 2009 ، مع العرض أن فرع الأكاديمية في قطر هو فرع من المقر الرئيس للأكاديمية في لندن والتي تضع هدف تحرير الشعوب من القيود ومساعدتها على التغيير عبر التدريب لكوادر ومؤسسات المجتمع المدني والوقوف على وسائل وسبل التغيير والإستراتيجيات والتكتيكات التي يجب إتباعها وفق المعطيات التي تلائم كل بلد[22].

كما ساهمت القناة في تغيير فهم العالم العربي للمجتمع الدولي والفاعلين فيه عبر إستضافتها عدة شخصيات سياسية مرموقة دولياً كرؤساء الدول والحكومات وقادة المنظمات الدولية والعديد من الشخصيات العامة المعروفة في العالم مما خلق نوعاً من التصور والفهم الجديد لدى قطاعات غير قليلة من الشعب العربي ، وكذلك عملت على ايصال رسائل محددة لتلك الشخصيات مما أسهم في تقريب ونقل وجهات النظر ومن ثم العمل على تغيير السياسات ، كما ساهمت في توعية الشارع العربي إلى ضرورة العمل وفق أساليب جديدة مع تواجد فاعلين جدد تتماشى سياستهم مع طبيعة التغيير الحاصل في العالم ، كما حاولت القناة إستهداف شرائح مؤثرة مثل النخب السياسية وقادة الرأي العام في محاولة إقناعهم للتأثير بتغيير سياسة دولهم في حالة إتخاذ هذه الدول مواقف معادية لقطر أو وجود محاولات للحد من سياساتها وتهميش دورها أو في حالة عدم قدرتها على المجابهة عبر القنوات الرسمية لمحاولات تلك الدول ، وهذا التوظيف القطري للقناة أدى إلى توجيه انتقاد لسياسة القناة من أطراف دولية وإقليمية حكومية وشعبية بل وصل الحال الى الخروج باحتجاجات شديدة ضد سياسة

القناة التي عدت منهجها تدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة لإثارة حالة من عدم الإستقرار والفوضى في دولهم[23].

وسعت قطر إلى توظيف أدوات قوتها الناعمة لتحقيق التواجد في الساحة الدولية ولإنشاء منظومة دفاعية ناعمة لحماية كيانها السياسي وسيادتها الوطنية من التهديدات والمخاطر التي قد تتعرض اليها سواء من دول الجوار أو من القوى الإقليمية أو الدولية التي قد تتقاطع معها سياسياً أو إقتصادياً، من هنا حاولت قطر تتبني استراتيجيات خاصة بها تمثلت بالتحالفات الإقليمية والدولية ، إلى جانب بناء مكانة فريدة عالميًّا تعزِّز من شرعية سياستها في نظر الآخرين لاسيما سياستها الخارجية ، وتُبرز قيمتها العالمية وتقديم نفسها للعالم كمصلحة للأخرين [24].

وقد حققت قطر نسبة نجاح جيدة في هذا المجال إلا أن ذلك لم يستمر بالصورة المثالية المطلوبة ، فالصورة الحسنة التي حاولت رسمها لنفسها في نظر الآخرين لم تستمر طويلاً فهناك شكاوى متكررة من سياستها على المستوى العربي والخليجي وبدلاً أن تكون دولة حيادية يمكنها حل المشكلات القائمة أصبحت سياستها مشكلة رئيسة أو طرف في الأزمات التي تمر بها المنطقة مما دفع العديد من الدول العربية والخليجية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية معها نتيجة المواقف التي إتخذتها لاسيما مع إنطلاق ما يسمى بالربيع العربي مما أدى إلى تعميق حالة التصدع والإنقسام في العلاقات العربية [25].

المحور الثالث : القوة الناعمة القطرية والإنقسام العربي

ظاهرة الإنقسام في العالم العربي ليست بالجديدة وترافق بروزها منذ قيام الدول العربية، وترجع تلك الخلافات لأسباب مختلفة منها التنوع في المرجعيات السياسية أو الدينية ، وكذلك التباين في وجهات النظر حول الازمات والمشكلات من بينها المشكلات الحدودية التي بعضها يمتد إلى عهود سابقة ، وقد يكون البحث عن مكانة أو زعامة قومية واقليمية وأحياناً قد يمتد ذلك إلى الساحة الدولية ، وتبرز هذه الخلافات في أوقات مختلفة وتتشعب منها خلافات أخرى دون أن تحسم بشكل

نهائي ، وقد سعت الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام بتوظيف هذه الخلافات ومحاولة تعميقها عبر تغذية الصراع واستمراره والقضاء على كل محاولات التقارب بكل أشكاله ويشمل ذلك التقارب الوجداني بين الشعوب العربية وهو ما يخدم المصالح الامريكية والاسرائيلية في المنطقة، ويعبر (رافائيل أيتان) رئيس أركان الجيش (الاسرائيلي) الأسبق عن هذه الرؤية بقوله " إن أي إنقسام بين دولتين عربيتين يخفف ويسهل على (إسرائيل) ، وكلما كان الانقسام العربي أكثر عمقاً كان ذلك في مصلحة (إسرائيل)[26] .

وقد مرت الدول العربية عبر العقود الأخيرة بالعديد من الأزمات التي أدت إلى توتر في العلاقات العربية والتي وصلت أحياناً إلى حد القطيعة الجماعية بينها ، ونشير على سبيل المثال إلى الأزمة التي نشبت بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد في عام 1979 والتي أدت إلى قطع أغلب الدول العربية علاقتها مع مصر، وكذلك حالة التصدع في العلاقات العربية بعد الاجتياح العراقي للكويت في عام 1990، وكانت الأزمة القطرية الأخيرة مع مصر وبعض الدول الخليجية هي آخر الأزمات والتي ضربت التقارب العربي لاسيما البيت الخليجي الذي كان يعد إلى وقت قريب الاكثر تماسكاً من بين التجمعات العربية التي تكونت عبر ثمانينات القرن العشرين ، وكان القاسم المشترك للأزمات التي أشرنا إليها هو تغليب العنصر الأجنبي كحل للأزمة دون الحل العربي، إذ إعتمدت قطر على قوى خارجية لحمايتها من الدول العربية المقاطعة لها بالانفتاح على تركيا وايران والسماح للقوات التركية بالتواجد على اراضيها، كما أن الأزمة أثرت بشكل سلبي على جميع الأطراف الخليجية لاسيما الدول التي لم تكن طرفاً فيها مثل الكويت وعمان اللتين وقفتا بشكل محايد من اطراف الازمة في حين وقفت السعودية والأمارات العربية والبحرين ضد قطر فضلاً عن هذا الانقسام كانت له تداعياته على العلاقات مع الدول الاقليمية لاسيما العلاقة بين السعودية وتركيا نتيجة التأييد التركي لموقف قطر [27] .

وكانت الرؤى المختلفة للدول العربية تجاه الدول الاقليمية قد ساهم إلى حد بعيد برفع درجة الاعتمادية العربية على الدول الاقليمية وفتح المجال واسعاً لتدخلها

في شؤونها الداخلية ، وعلى سبيل المثال تنظر مصر إلى تركيا بأنها من الدول التي تهدد أمنها القومي في حين تعدها قطر من الدول الحليفة لها بينما هناك تنسيق لتركيا مع العراق في موضوعة حزب العمال الكردي على الرغم من شكوى العراق من التجاوزات التركية على حدوده وطبيعة علاقتها مع المكون التركماني، وترى السعودية في إيران خطراً كبيراً على أمنها القومي في حين تتحالف بقوة إيران مع سوريا، والحال نفسه ينطبق على العراق الى حد ما ، أما ما يتعلق بالازمة الخليجية فقد وقفت كل من تركيا وايران مع قطر رغم معارضة إيران للتوجهات القطرية حول الملف السوري وكذلك الخلاف حول حقول الشمال المشتركة بين البلدين، وفي الوقت الذي رفضت قطر شرط دول المقاطعة العربية بقطع العلاقة مع ايران لحل الخلاف معها دعت من جانبها لعودة العلاقات الطبيعية مع طهران وفتح ممثليتها الدبلوماسية مما زاد من حالة الانقسام لاسيما بين دول الخليج العربي [28] .

ويمكن القول أن انطلاق ما يسمى بالربيع العربي والذي كانت البداية من تونس في عام 2011 ثم إنتقاله الى دول عربية آخرى من نقط التحول الكبيرة في تاريخ العالم العربي، إذ استطاعت ان تسجل مفاجأه لجميع المتابعين والمهتمين والتي اسفرت عن سقوط أربعة من الرؤساء العرب ممن حكموا بلدانهم لعقود عدة وقد مثل الرئيس التونسي (بن علي) البداية في ذلك ثم الرئيس المصري (حسني مبارك) ومن ثم الرئيس اليمني (علي عبدالله صالح) وكان آخرهم الرئيس الليبي (معمر القذافي) في حين لم تنجح كل محاولات اسقاط الرئيس السوري (بشار الاسد) وإستمراره على رأس السلطة نتيجة دعم قوى دولية وإقليمية مع اسباب اخرى حالت دون إسقاطه، وكان الفساد والبطالة والفقر والتفرد بالحكم والقطيعة بين الحكام والمحكومين من القواسم المشتركة التي تجمع بين هذه الدول لإشعال الثورات فيها ، وقد إنقسمت مواقف الدول العربية من الربيع العربي بين الداعم لقوى المعارضة والمؤيد للأنظمة الحاكمة ، وهذا إنسحب بدوره على القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية مثل تركيا وإيران مما عمق من حالة التصدع في العلاقة بينها [29].

ووفقاً لما تقدم كان موقف قطر المؤيد للثورة المصرية يتطابق مع الموقف التركي إلى حد بعيد على الرغم من معارضة دول الخليج العربي والتي أيدت بقاء النظام وهو ما إنعكس بدوره على المواقف الدولية والإقليمية ، فهو من جانب أثر بشكل واضح في تأخير إعلان الموقف الأمريكي والأوروبي من الثورة ومطالبة الرئيس بالرحيل ، وإبراز موقف الدول الخليجية باستثناء قطر من تأييدها لبقاء نظام حسني مبارك وذلك لخشيتها من إمتداد الثورة الى دولها من جانب آخر والأهم من ذلك تعد إستمرار العلاقة الإيجابية والوثيقة مع النظام المصري ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي الخليجي في ظل وجود التهديدات الأقليمية لكل من تركيا وايران ، كما هناك رؤية خاصة خليجية وسعودية ترى ان عمليات الإصلاح للأنظمة هي الأصلح والأنجع من الثورات ضد الأنظمة التي تتخللها فوضى عارمة قد تستمر لمدة طويلة ولا تحقق النتائج المرجوة منها [30] .

وكان التأييد القطري للثورة المصرية يأتي في جانب كبير منه من دعمهم لجماعة الاخوان المسلمين التي تتبنى نهج الاسلام السياسي والتي كانت تقود التحركات الشعبية في مصر وتونس وهو ما يخالف الرؤية السعودية التي تتبنى دعم الجماعات السلفية التي تؤمن بالعودة الى مبادئ الاسلام الاصيلة ، وكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى توسيع هوة الخلاف بين السعودية وقطر والذي انعكس بدوره على طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما أن أغلب هذه الدول كانت متوجسه من تنامي دور الحركات الاسلامية والذي تزامن مع التحركات الشعبية في البحرين [31] .

أما موقف قطر من الأزمة السورية فأنه تركز في إكمال ما بدأته في تونس وليبيا بالعمل على اسقاط نظام الرئيس السوري (بشار الاسد) وقيادة الاخوان المسلمين للنظام البديل ، لذلك مارست دور المندوب السامي عبر إدائها السياسي في الجامعة العربية وعملت على تعليق عضوية سوريا فيها وكذلك عملت على ارسال بعثة المراقبين العرب لمتابعة الأوضاع في سوريا ، وبعد فشل البعثة في إقناع قطر توجهت الأخيرة الى مجلس الامن وبعد اصطدامها بالموقفين الروسي والصيني الذين حالا دون تحقيق

مبتغاها عملت على دعم المعارضة السورية المسلحة وتزويدها بما تحتاج اليه من سلاح ومحاولة الهيمنة على فصائل المعارضة السورية عبر توظيفها للمال السياسي [32].

وقد حاولت قطر هندسة سياستها بإقامة علاقات متوازنة مع الأطراف المتنافسة في المنطقة عبر تحسين علاقتها مع إيران على الرغم من معارضة دول عربية عدة من بينها الدول الخليجية، إذ يلحظ عدم تعرض العلاقات الايرانية القطرية إلى ازمات عميقة ولم تتخذ حكومة قطر مواقف معادية للسياسة الايرانية في المنطقة، ونذكر من بين تلك المواقف إكتفاء قطر بإستدعاء سفيرها في طهران خلافاً لمواقف الدول العربية الآخرى في موضوعة إقتحام السفارة السعودية في طهران ، كما أكدت قطر أحقية إمتلاك إيران للبرنامج النووي إذ صوتت لصالحها لدى التصويت في مجلس الأمن على القرار 1696 الذي طالب إيران بالمزيد من الشفافية حول برنامجها وكانت العضو الوحيد من بين الدول الاعضاء يتخذ هذا الموقف وهو في الوقت نفسه بالضد من المواقف العربية المعلنة التي تطالب بالمزيد من الضغط على إيران بل دعت بعضها إلى إستخدام القوة العسكرية ضدها [33] .

وإتساقاً مع هذه السياسة قامت قطر بتوقيع عدة إتفاقات أمنية وعسكرية واقتصادية مع إيران، إذ وقعت في عام 2015 إتفاقية لمكافحة الارهاب في المنطقة وحماية الحدود المشتركة، كما تضمنت إجراء مناورات عسكرية مشتركة والسماح للبحرية الايرانية بدخول مياهها الاقليمية وقيام ايران بتدريب القوات البحرية القطرية، ورحبت قطر بمقترح إيران ببناء منظمة دفاعية أمنية إقليمية ، كما تم توقيع إتفاقية للتعاون الإقتصادي تضمنت انشاء مواقع للتجارة الحرة والقيام بمشاريع مشتركة صناعية واستثمارية وإنتقدت الاطراف العربية المواقف القطرية وعدتها خروجاً عن الاجماع العربي وتهديد للأمن القومي، وصرح أمير قطر عكس ما أشارت إليه الإنتقادات العربية مبيناً " أن علاقة بلاده مع ايران عريقة وتأريخية وراسخة وان إيران تمثل ثقلاً اقليمياً واسلامياً لايمكن تجاهله وانه لا حكمة من عداء إيران " [34].

وقد وظفت موارد القوة الناعمة القطرية لإنجاح هذا المسعى بعد أن قامت قناة الجزيرة بدعم سياسة قطر للتقارب مع إيران عبر العديد من الفعاليات إذ قامت بتغطية الانتخابات الايرانية واظهرتها كونها تجربة ديمقراطية ناجعة ، وتم ارسال (39) شخصية قطرية إعلامية وثقافية يمثلون مختلف المؤسسات الاعلامية والثقافية والبحثية، ورافق ذلك تغير جذري في لهجة الاعلام القطري تجاه ايران وحلفائها، أما على صعيد التعاون الثقافي قامت قطر بتمويل إنتاج عدد من الافلام الايرانية من بينها فلم (البائع) الذي فاز بجائزة الاوسكار، وفي المقابل تغيرت لهجة الاعلام الايراني تجاه قطر من وصفها بأنها راعية الإرهاب في العالم والمنطقة إلى أنها ضحية مؤامرة أمريكية سعودية لإلصاق التهم بها في حين أتهمت السعودية بانها تمثل ذلك الإرهاب ، كما ركزت على ما يشق وحدة الصف العربي عبر تعظيم الدور القطري مما يؤدي الى اضعاف الموقف المعارض العربي تجاه ايران وتعميق الانقسام العربي والخليجي والاسلامي [35] .

وإمعاناً في إبراز الدور المؤثر للسياسة القطرية في مشاكل المنطقة العربية كان التحرك نحو فلسطين القضية المركزية للعرب والمسلمين ، وكان الأمر المستغرب عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية التي تعد الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني بل تم التعامل مع حركة حماس ومحاولة توثيق العلاقة معها لضمان مكانة قطر في المستقبل للمشاركة في كل معالجة قادمة للقضية الفلسطينية وهو مانتج عنه إنقسام حاد بين الحركتين وساهم في إنفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية بشكل شبه كامل وبالتأكيد أن ذلك أضر بالقضية الفلسطينية وأعطى الفرصة (لإسرائيل) للتسويف والمماطلة في مواقفها من تسوية الصراع العربي (الإسرائيلي) عموماً ومفاوضاتهم مع الجانب الفلسطيني بشكل خاص [36] .

وكان الدعم القطري لحركة حماس بعيداً عن التعاون أو التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وهي تمثل السلطة الرسمية والشرعية الفلسطينية والتي تتعاون معها كل دول العالم في تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني وهو يجسد واقعاً تفكيكياً للبيت الفلسطيني ويعزز الانقسام ويحول دون استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وسيخلق نوعاً من العزل بين قطاع غزة والضفة الغربية واقامة دويلة بدعم قطري وهو مايخدم

المخططات (الاسرائيلية) في تمييع القضية الفلسطينية بإطارها العام وتحويلها من قضية إغتصاب وإستيطان أرض وطرد شعب منها إلى بناء كيانات فلسطينية هزيلة مقابل التفرغ لبناء المزيد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية[37].

وقد لقى افتتاح قطر مكتب لرعاية المصالح في غزة والتي تعد الدولة الوحيدة التي تقوم بمثل هذا العمل أصداء ومواقف مختلفة ، إذ أشار المستشار في حركة حماس (أحمد يوسف) أن ذلك إجراء طبيعي وينسجم مع المواقف القطرية من الملفات الفلسطينية وهو لايعني بكل الاحوال إعتراف قطر بدولة مستقلة في غزة ، في حين أشار وزير الاشغال الفلسطيني (مفيد الحساينة) أن هذا الاجراء القطري يتطلب موافقة السلطة الفلسطينية وهو يعمق من فجوة الانقسام الفلسطيني ويعزز مفهوم الدولة المستقلة في غزة ، واشار ضابط الاستخبارات (الاسرائيلي) (يوني بن مناحيم) " أن فتح المكتب في غزة تعني قناعة قطر أن الدولة الفلسطينية القادمة ستقام فيها" [38] .

أما ما يتعلق بالسياسة القطرية تجاه اليمن فهو تكرار لسياستها تجاه السلطة الفلسطينية مع إختلاف الفاعلين ، فقد دعمت قطر بشكل واضح الحوثيين لسبب بسيط أن الحوثيين يعدون المملكة العربية السعودية من أعداءها الرئيسين ولكون قطر تتقاطع سياستها مع المملكة العربية السعودية فهي تسعى على الدوام لإيقاع الضرر بها ؛ لذلك أقامت علاقة تعاون مع الحوثيين منذ وقت مبكر وشجعتهم على إستمرار القتال مما أثار حالة من عدم الإستقرار وآثر بشكل مباشر على دول المنطقة عموماً وبشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي ، وإتخذت قطر هذه المواقف على الرغم من تقديم نفسها كوسيط لإنهاء القتال بين الحكومة اليمنية والحوثيين في منطقة صعدة إلا أن ذلك لم يؤد إلى إنهاء القتال بل أدى إلى توسع سيطرة الحوثيين على عدة محافظات وتمددهم نحو البحر الأحمر في محاولة السيطرة على الموانئ الرئيسة فيه [39] .

وقد أشارت بعض الدراسات الى أن قطر قامت بتقديم الدعم المالي للحوثيين خلال مدة توسطهم بين الطرفين وهو ما عزز إمكانياتهم المالية وإنعكس على تعزيز قدراتهم العسكرية ، وإن التعاطي مع هذا الموضوع بهذه الطريقة أدى إلى تفاقم الأزمة اليمنية

وأصبحت لها تداعيات خطيرة آنية ومستقبلية على كل الأطراف المتنازعة والداعمة لها إقليمياً ودولياً وأدى إلى تصاعد أعمال العنف بين أطراف النزاع والذي يعد فيه الشعب اليمني الخاسر الأكبر ففي الوقت الذي يعمق إستمرار الصراع من حالة الإنقسام للشعب اليمني فإنه في الوقت نفسه يعمق من حالة الإنقسام بين الدول العربية التي أصبحت تتخذ مواقف وسياسات مختلفه تجاه الأزمة دون أن يكون لها تحرك فعال للضغط على كل أطراف الصراع لإنهاء الأزمة أو وقف القتال على الأقل [40].

وتأسيساً على ما تقدم ولإستمرار نهج السياسة القطرية تجاه عدة دول عربية صدر بيان مشترك من وزراء خارجية كل من السعودية ومصر ودولة الامارات العربية والبحرين بتاريخ 5 حزيران 2017 اعلنت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وغلق الاجواء والمياه الاقليمية والبرية معها لتدخلها في الشؤون الداخلية لدولهم فضلاً عن دعمها للإرهاب وتهديدها للأمن القومي العربي وللسلم والأمن الدوليين ، وقد ردت وزارة الخارجية القطرية أن قرار وزراء الخارجية غير مبرر ويستند على معلومات غير دقيقة وتأتي هذه الازمة إمتداد لأزمات سابقة، إذ برزت أزمة في عام 2014 مع الدول الخليجية الثلاثة نفسها إنتهت بسحب السفراء من الدوحة ، كما نشبت أزمة أخرى مع المملكة العربية السعودية على خلفية إتهام قطر للسعودية بدعم محاولة انقلابية لتغيير نظام الحكم فيها[41] .

وحاولت الكويت التوسط لحل الأزمة الأخيرة بين بعض الدول الخليجية وقطر ولاقت المبادرة ترحيباً واسعاً من طرفي النزاع وكذلك من أطراف دولية واقليمية إلا أن نتائج التحرك الكويتي لم تكن إيجابية ولم تحقق الهدف المقصود بل تعقد الموقف بشكل أكبر بعد قيام أمير الكويت بنقل مطالب الدول الأربعة الى القيادة القطرية والتي رفضتها بالكامل ، وقد تضمنت المطالب تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إيران ، وغلق القاعدة التركية على الأراضي القطرية ، وقطع العلاقة مع التنظيمات الإرهابية ، وإغلاق قناة الجزيرة ، وقد ساندت كل من تركيا وإيران الموقف القطري منذ بداية الأزمة وقامت تركيا بنقل قوات عسكرية إلى قطر بعد موافقة البرلمان تحسباً لأي تصعيد عسكري من

الطرف الآخر في حين أعلنت إيران إستعدادها لتقديم المساعدات التي تحتاجها قطر كبديل عن المنتجات السعودية وغيرها التي كانت تدخل الى قطر قبل فرض العقوبات عليها [42] .

الخاتمة والإستنتاجات :

لايختلف الكثير من المهتمين والسياسيين أن قطر الدولة المحدودة السكان والمساحة إستطاعت توظيف قوتها الناعمة بعد إستثمارها لإمكاناتها المادية الهائلة في تحقيق مالم تستطيع دول آخرى تحقيقه في تعزيز مكانتها وسمعتها الدولية وأصبحت لها سمة وطنية بارزة في المنطقة العربية وعموم منطقة الشرق الأوسط ميزتها عن الدول الآخرى ، كما إستغلت حالة الإستقرار السياسي الذي تعيشه في منطقة تعصف بالأزمات والفوضى السياسية والإقتتال الأهلي والتدخلات الخارجية وعبر ذلك تمكنت من بناء علاقات إستراتيجية مع دول كبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الفاعلة وكذلك الدول الإقليمية المؤثرة مثل تركيا وإيران و(إسرائيل) على الرغم من تقاطع وإختلاف هذه الدول في توجهاتها السياسية ، ومن جانب آخر إستطاعت أن تقدم نفسها كوسيط لحل عدة ازمات عصفت في المنطقة العربية بعد أن تخلت عدة دول عربية فاعلة مثل العراق ومصر والسعودية وسوريا عن أداء دورها التأريخي القيادي المعروف نتيجة المتغيرات الحاصلة في بلدانها، وقد حظي التوجه القطري بدعم الولايات المتحدة الأمريكية ؛ لأنه يحقق مصلحة أمريكية كما يحقق مصلحة قطرية كذلك حظي بدعم القوى الإقليمية ؛ لأنه يتناغم مع توجهاتها في المنطقة إلا أن النجاح القطري في توظيف قوتها الناعمة الذي مكنها من أن تكون رقم فاعل حتى على مستوى السياسة الدولية كانت له إنعكاساته السلبية على طبيعة العلاقات العربية التي هي أصلاً تعاني من الإنقسام والتصدع وإستغلت قطر التطورات الحاصلة في العالم العربي وإنطلاق مايسمى بالربيع العربي لتوظف سياستها وقوتها الناعمة لتكون عنصر فاعل في تحريك التحركات الشعبية وفق رؤيتها ومصالحها مما عمق من حالة الفوضى داخل هذه الدول وإنعكس ذلك في تعميق حالة التصدع في

العلاقات العربية بل وصل الأمر إلى العلاقات الخليجية ذاتها التي كانت تعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي من أنجع التجارب في مجال التعاون العربي .

التوصيات :

1. من الضروري بمكان أن تقوم قطر بإعادة النظر في مجمل سياستها في المنطقة العربية وأن تقدم نفسها من جديد كوسيط نزيه ودولة فاعلة لحل الأزمات في العديد من الدول العربية لإن إستمرارها سيزيد من هدر الدم العربي ويعمق من حالة الفوضى والإنقسام والذي ستصيب تداعياته قطر بشكل أو آخر وأن يكون هدفها المساهمة الجادة في فرض الإستقرار والأمن في هذه الدول .
2. لا أحد ينكر على قطر الحق في إقامة علاقات طبيعية مع قوى دولية وإقليمية فاعلة خدمة لمصالحها وأمنها القومي على أن لايكون ذلك على حساب مصالح الدول العربية وشعوبها.
3. المحاولة الجدية في حل المشكلات مع الدول الخليجية وإنهاء الأزمة معها وإعطاء الأولوية في ذلك بإعتبار أن أمن الخليج واحد ولا يمكن تحقيقه بدون التوصل إلى تفاهمات بين جميع دول المنطقة، ويتطلب الأمر من جميع الدول الخليجية التحرك الفعال للبدء في حوارات معمقة تطرح فيها هواجس الجميع للتوصل إلى تفاهمات وإعادة الثقة بينها وإعادة الفاعلية إلى مجلس التعاون الخليجي .
4. من الضروري توظيف قطر علاقاتها الجيدة مع الدول الإقليمية لاسيما تركيا وإيران لإيجاد تقارب مع الدول العربية والعمل على حل المشكلات العالقة بين الأطراف بما يخدم مصالحهم الجميع .
5. تسخير القوى الناعمة القطرية لتوثيق العلاقة بين شعوب الدول العربية عبر إقامة فعاليات متنوعة بالرياضة والثقافة والمعارض وغيرها ، وتكون قناة الجزيرة هي الرائدة في هذا المجال .

6. تتحمل قطر مسؤولية تأريخية بالتعاون مع الدول العربية لإعادة النظر في طبيعة العلاقات العربية التي وصلت إلى مستويات خطيرة مما يتطلب البحث عن ميثاق جديد تستند اليه الدول العربية لتنظيم العلاقة عبر مؤسسة بديلة عن الجامعة العربية أو من خلالها بعد إصلاحها .

[1] . عرفات علي جرغون ، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء وأعداء ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016، ص 57 .

[2] . علي خليفة الكواري ، الشعب يريد الاصلاح في قطر ايضا ، منتدى المعارف ، بيروت ، ط 2، 2013، ص 206 .

[3] . للمزيد حول جغرافية دولة قطر .. ينظر الى عبدالوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009 ، ص 290– 291 .

[4] . محمد ابو الرب، الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسة الخطابات، دار ابو غوش للنشر، القدس 2010، ص 63.

[5] . عرفات علي جرغون ، مصدر سبق ذكره ، ص 5 .

[6] . خالد اسماعيل ، الدور القطري في المنطقة العربية " سورية إنموذجاً" ، مجلة أبحاث ستراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، بغداد ، العدد السادس ، تشرين الثاني ، 2013 ، ص 224 .

[7] . علي زياد العلي ، القوة الأمريكية في النظام الدولي تداعياتها وآفاقها المستقبلية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015 ، ص 242 .

[8] . وليد عبدالحي ، قطر نهاية دبلوماسية الانابة ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، المنشور على موقع شبكة المعلومات العالمية ، في 28/10/2017 على موقع الموسوعة ، تاريخ المشاهدة في 18/11/ 2018 .

[9] . جهاد عودة ، السياسة الدولية والاستراتيجية ، تقدير الازمة الاستراتيجية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2014 ، ص 307 .

[10] . نقلاً عن : مروان أسكندر ، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية ، مطابع الف ، بيروت ، 1997 ، ص 12 .

[11] . ملفات ساخنة (4) دول الخليج بعيون اسرائيلية ، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ، عمان ، 2013 ، ص 83 .

[12] . عرفات علي جرغون ، مصدر سبق ذكره ، ص 6.

[13] . خالد اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 229 .

[14] . بول سالم ويب دي زيو ، السياسة الخارجية القطرية : الديناميات المتغيرة لدور استثنائي ، مقال تحليلي صادر من مركز كارينغي للشرق الاوسط ، بيروت ، منشور في 31/كانون الاول / ديسمبر 2012 على موقع شبكة المعلومات العالمية وعلى الرابط Carnegie–mec.org . تاريخ المشاهدة 3/11/2018

[15] . جوزيف س ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط 2، 2012، ص 12.

[16] . مروان أسكندر ، مصدر سبق ذكره ، ص 136 .

[17]وتمتلك قطر حقول ضخمة للغاز الطبيعي والتي تعد الاضخم على مستوى العالم وتحديداً في الحقل الشمالي الذي يقع على بعد 90 كم شمال الدوحة وعلى شواطئ البحرية القريبة من ايران ويقدر حجم الغاز الطبيعي فيه بحدود 25 مليون ترليون متر مكعب وهو بذلك يعد اكبر حقل غاز في العالم تحت البحر وغير مرتبط بحقول نفط ، وحاولت قطر زيادة انتاج الحقل ليصل الى 30 مليون طن سنويا مما يتطلب استثمارات ضخمة واتفاقات طويلة الآمد فضلا عن تسويق لهذا المشروع وكانت العلاقات مع اسرائيل هي المفتاح لجذب الاستثمارات الاجنبية وخلق شراكات ضخمة في هذا المجال ،كما فتح التعاون لفتح التعاون في المجال السياسي على المستوى الثنائي وكذلك على مستوى المنطقة عبر تزويد الغاز للدول العربية المجاورة (لإسرائيل) ومن خلال خلق تفاهمات مباشرة عملية السلام في الشرق الأوسط ، ينظر مروان أسكندر ، مصدر سبق ذكره ، ص 22 ، وكذلك سامي ريفيل ، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية ، ترجمة محمد البحيري ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2011، ص 65 وما بعدها .

[18] . للمزيد حول تحركات قطر في استثمار قوتها الناعمة لتحقيق غاياتها السياسية وفق رؤية عمرو موسى وزير خارجية مصر الاسبق وامين عام الجامعة العربية السابق .. ينظر ، عمرو موسى ،كتابية ، النشأة وسنوات الدبلوماسية ، دار الشروق ، القاهرة ، 2017 ، ص 238.

[19] . جهاد عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص 268 .

[20] . عمرو عامر ، الإحتلال المدني ، أسرار 25 يناير والمارينز الأمريكي ، حروب الجيل الرابع من الثورات الملونة الى الربيع العربي ، دار سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2013، ص 80 .

[21] .علي خليفة الكواري وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 27 .

[22] . عمرو عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص 81 .

[23] . باري جونتر وروجرز ديكنسون ، وسائل الإعلام في العالم العربي ماذا يحمل المستقبل ، ترجمة داؤد سليمان القرنة ، شركة العبيكان للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2018 ، ص 242.

[24] . Simon Anholt, "Competitive Identity: The New Brand Management for Nations, Cities and Regions," Journal of Brand Management, vol. 14, no. 6 (2007), p. 134 .

[25] . Peterson, J. E, “Qatar and the world: branding for a micro-state”, Middle East journal, (Vol. 60, No. 4, Autumn, 2006), p. 733-784,

[26] . نقلاً عن : مصطفى أبراهيم سلمان ، عسكرة الخليج ، الوجود العسكري الامريكي في الخليج ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2013 ، ص 215 .

[27] . عمار جفال وآخرون ، العلاقات العربية الاقليمية : الواقع والافاق ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2018 ، ص 285 .

[28] . المصدر نفسه ، ص 284 .

[29] . خالد عبدالرحيم السيد ، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي ، دار الشروق للطباعة والنشر ، الدوحة ، 2013 ، ص 6–14 .

[30] . بسيوني الخولي، موسوعة الدرر الزاهرة في الاصالة المعاصرة ، المجلد الثاني عشر، 2016، ص 173 .

[31] . خالد عبدالرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 70.

[32] . خالد اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 250 .

[33] . أبراهيم المقدادي، موسوعة ايران والتشيع السياسي، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دبي ، 2018، ص 218 .

[34] . نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص 222 .

[35] . المصدر نفسه ، ص 224.

[36] . عرفات علي جدعون ، .مصدر سبق ذكره ، ص 231 .

[37]. محمد الرنتيسي ، قطر تعمق الانقسام وتبني المستوطنات ، مقال منشور في على موقع صحيفة البيان الإماراتية على شبكة الأنترنيت بتأريخ 28/ يونيو / 2018 وعلى الرابط –https://www.albayan.ae .

[38] . نقلاً عن : عدنان أبو عامر ، جدل فلسطيني حول إقامة سفارة قطرية في غزة ، نشرة فلسطين اليوم ، كانون الثاني ، يناير ، العدد 4174 في 19/1/ 2017 ، ص 32 .

[39] . Christopher Boucek, War in Saada, Carnegie Endowment For International Peace, Middle East Program, Number 110 , April 2010, p. 7.

[40] . عرفات علي جدعون ، مصدر سبق ذكره ، ص 231 .

[41] .تقرير صادر عن فريق الازمات العربي بعنوان، الازمة الخليجية 2017.. البعد الاخر ، مجلة دراسات شرق اوسطية، عمان ، العدد 82 ، شتاء 2018 ، ص 94 .

[42] . المصدر نفسه ، ص 95 .